

صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري

(ذو العائد اليومي التراكمي)

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

وتقرير مراقبي الحسابات عليها

JPA يوسف صلاح الدين ومحمود صلاح الدين

محاسبون قانونيون وخبراء ضرائب

Morison KSI نصر أبو العباس وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

١	تقرير مراقبي الحسابات
٢	قائمة المركز المالي
٣	قائمة الدخل
٤	قائمة الدخل الشامل
٥	قائمة التغير في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق
٥	قائمة التدفقات النقدية
٢٣-٦	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة/ حملة وثائق صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)

موضوع المراجعة

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية مدير الاستثمار عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية مدير الاستثمار شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار (ش.م.م) وهو المسؤول عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً، وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتضمن مسؤولية مدير الاستثمار تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ونشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وتعديلاتها، وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام مدير الاستثمار بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير الاستثمار . وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة مدير الاستثمار وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية . ونرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

الرأي

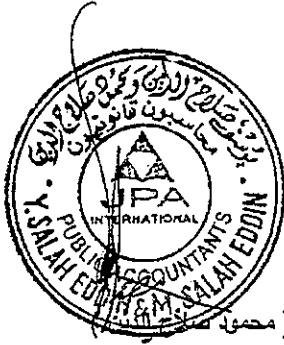
ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لصندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ونشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وتعديلاتها، وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مدى الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- يمسك مدير الاستثمار حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وتعديلاتها وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

القاهرة في ١٤ فبراير ٢٠٢١ .

مراقبا الحسابات



(محمود صلاح الدين)
سجل المحاسبين والمراجعين (٢٦٩٣)
سجل البنك المركزي المصري (١١٥)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية (٧٧)
يوسف صلاح الدين ومحمود صلاح الدين

اترناشيوئال JPA



(نصر أبو العباس أحمد)
سجل المحاسبين والمراجعين (٥٥١٨)
سجل البنك المركزي المصري (٣٠٤)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية (١٠٦)
Morison KSI نصر أبو العباس وشركاه

صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاح
		الأصول
١٩٢٠٦٠٨١	٥٠٦٤٥٠٩٦	(١٠) نقدية بالبنوك
		أصول مالية مقبلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٧٥٠٠٠٠٠	٥٣٠٠٠٠٠	(١١) منندات شركات
		أصول مالية مشتقة بالتكلفة المستهلكة
٣٠٢١٩٧٧٩٩	٤١٦٤١٤٤٢٨	(١٢) أذون خزانة
١٩٠٩٨٥	٤٨٠٥٨٨	(١٣) أصول أخرى
٣٢٩٠٩٥٣٦٥	٤٧٢٤٠٨١١٢	مجموع الأصول
		الالتزامات
٥٦٠٥٥٦	٧٢٣٥٨١	(١٤) التزامات أخرى
٥٦٠٥٥٦	٧٢٣٥٨١	مجموع الالتزامات
٣٢٨٥٣٤٨٠٩	٤٧١٦٨٤٥٣١	صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق
١١٢٨٠٥١٣	١٤٦٦٤٥٤٧	عدد الوثائق القائمة
٢٩.١٢٤١٠	٣٢.١٦٤٩٦	نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.
تقرير مراقبي الحسابات "مرفق"

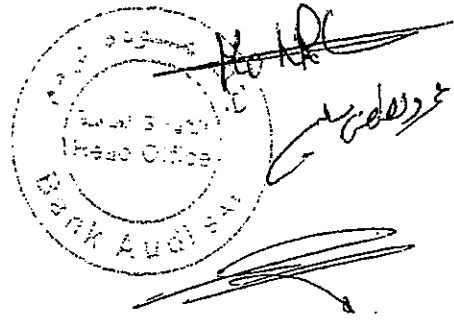
(شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار)

أحمد حسن ثابت



(لجنة الإشراف / بنك عودة)

محمد رائق لطيف



صندوق استثمار بنك عوده النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
 منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاح	
٤٦ ٤٣٠ ٦١٤	٥٩ ٠١٣ ٩٧٨	(٧)	فوائد دائنة
١١٩ ٢٩٩	٨٩ ٨٠١	(٨)	ارباح بيع أصول مالية
٤٦ ٥٤٩ ٩١٣	٥٩ ١٠٣ ٧٧٩		إجمالي الإيرادات
(٨٢٧ ١٨٤)	(١ ٣٣٩ ٨٨٣)	(١٧)	أتعاب مدير الاستثمار-الإدارة
(١ ٢٤٠ ٧٥٦)	(٢ ٠١٠ ٢١٢)	(١٧)	أتعاب بنك عوده
(٨٧ ٦٠٨)	(١٢٧ ٥٦٥)	(١٧)	أتعاب شركة خدمات الإدارة
(٣٧٩ ٥٠٠)	(٣٩٧ ٣٥٤)	(٩)	مصروفات أخرى
(٢ ٥٣٥ ٠٤٨)	(٣ ٨٧٥ ٠١٤)		إجمالي المصروفات
٤٤ ٠١٤ ٨٦٥	٥٥ ٢٢٨ ٧٦٥		الزيادة في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق قبل الضرائب
(٨ ٣٨٧ ٣٤٣)	(١١ ٤٧٨ ٥٣٨)	(١٥)	ضرائب أذون خزنة
٣٥ ٦٢٧ ٥٢٢	٤٣ ٧٥٠ ٢٢٧		الزيادة في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق بعد الضرائب

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	
٣٥ ٦٢٧ ٥٢٢	٤٣ ٧٥٠ ٢٢٧	الزيادة في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق
-	-	الدخل الشامل الأخر
<u>٣٥ ٦٢٧ ٥٢٢</u>	<u>٤٣ ٧٥٠ ٢٢٧</u>	إجمالي الزيادة في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار بنك عوده النقدي بالجنينة المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة التغير في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنينة المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	
٢٤٩ ٨٢١ ٣٤٩	٣٢٨ ٥٣٤ ٨٠٩	الرصيد في بداية السنة
٣٥ ٦٢٧ ٥٢٢	٤٣ ٧٥٠ ٢٢٧	الزيادة في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق
٥١٦ ٣٧٢ ٩٧٦	٨٩٠ ٥٨٩ ٧٢٤	المحصل من إصدار وثائق الاستثمار
(٤٧٣ ٢٨٧ ٠٣٨)	(٧٩١ ١٩٠ ٢٢٩)	المدفوع عن استرداد وثائق الاستثمار
<u>٣٢٨ ٥٣٤ ٨٠٩</u>	<u>٤٧١ ٦٨٤ ٥٣١</u>	صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق في نهاية السنة

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار بنك عوده النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
 منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري إلا إذا لُكّن خلاف ذلك)

رقم الإيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
الزيادة في صافي أصول الصندوق لحلة الوثائق بعد الضرائب	٤٣ ٧٥٠ ٢٢٧	٣٥ ٦٢٧ ٥٢٢
التغير في:		
أذون خزانة	(٨٦ ١٧٣ ٨٧٨)	(١٢٨ ١٤٨ ٣٧٢)
ودائع الأجل	--	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠
أصول مالية مقبلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
سندات شركات	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	(١ ٤٢٠ ٥٢٢)
أصول أخرى	١٤٢ ٣٩٧	٣ ٣٠٠ ٣٧٢
التزامات أخرى	١٦٣ ٠٢٥	٨٤ ٨٣٧
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل	(٣٩ ٩١٨ ٢٢٩)	(٥٥ ٥٥٦ ١٦٣)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
المحصل من إصدار وثائق الاستثمار	٨٩٠ ٥٨٩ ٧٢٤	٥١٦ ٣٧٢ ٩٧٦
المدفوع عن استرداد وثائق الاستثمار	(٧٩١ ١٩٠ ٢٢٩)	(٤٧٣ ٢٨٧ ٠٣٨)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل	٩٩ ٣٩٩ ٤٩٥	٤٣ ٠٨٥ ٩٣٨
التغير في النقدية وما في حكمها	٥٩ ٤٨١ ٢٦٦	(١٢ ٤٧٠ ٢٢٥)
النقدية وما في حكمها في بداية السنة	٢٨ ٨٨٦ ٥٠١	٤١ ٣٥٦ ٧٢٦
النقدية وما في حكمها في نهاية السنة	٨٨ ٣٦٧ ٧٦٧ (١/١٠)	٢٨ ٨٨٦ ٥٠١

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٠) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

١. نبذة عن الصندوق

١-١ الكيان القانوني والنشاط

أنشأ بنك عودة (شركة مساهمة مصرية) صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي) كأحد الأنشطة المصرفية المرخص لبنك عودة بمزاوتها وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري رقم ٣/٨٧/٦٨١٩ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٨ وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٠٨ بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٠٩ على إنشاء الصندوق.

٢-١ عرض الصندوق

- يهدف الصندوق بصفة خاصة إلى تقديم وعاء استثماري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الاستثمار في المجالات الواردة في السياسة الاستثمارية، ويقوم بطرح وثائق استثمارية من خلال الاكتتاب العام، ويديره مدير استثمار مقابل أتعاب، وحجمه قابل للزيادة أو الانخفاض، كما يجوز للمستثمر الدخول والخروج عن طريق الشراء والإسترداد خلال عمر الصندوق.
- ويستثمر الصندوق أمواله في استثمارات سائلة قصيرة الأجل مثل السندات وأذون الخزانة والودائع البنكية وصكوك التمويل وشهادات الادخار.
- يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق العائد على الأموال المستثمرة فيه مع المحافظة على الأموال المستثمرة في الصندوق بصورة يمكن تسيلها بسهولة مع مراعاة تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الاستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة، يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط والشروط الاستثمارية التي وردت في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وفي نشرة الاكتتاب.
- عهد البنك بإدارة نشاط الصندوق إلى شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار وهي - شركة مساهمة مصرية.
- يبلغ حجم الصندوق عند التأسيس مائة مليون جنيه مصري مقسمة على عشرة ملايين وثيقة بقيمة اسمية للوثيقة عشرة جنيهات مصرية خصص لبنك عودة منها ٥٠٠.٠٠٠ وثيقة، ويمكن زيادة حجم الصندوق بعد الرجوع إلى الهيئة ومراعاة الرجوع إلى البنك المركزي المصري في حالة زيادة القدر المكتتب فيه من البنك في الصندوق
- وافق البنك المركزي المصري بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٣ على زيادة حجم الصندوق ليصبح ٨٠ مليون وثيقة قيمتها ٨٠٠ مليون جنيه مصري وكذا زيادة قيمة مساهمة البنك في رأس مال هذا الصندوق لتصبح ١٦ مليون جنيه مصري بحكم المادة رقم (١٥٠) من اللائحة التنفيذية بقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و المادة رقم (١٤٧) بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ والتي تقضى بأنه "لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى للأموال المستثمرة في الصندوق عن خمسين ضعف رأس ماله الذي يجب ألا يقل عن خمسة مليون جنيه مدفوعة نقداً". وقد بلغت مساهمة البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ نسبة ٢.٠٩% من إجمالي عدد الوثائق القائمة في ذلك التاريخ.

صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا نكر خلاف ذلك)

٣-١ مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه القانون من وجوب أن يعهد الصندوق بإدارة نشاطه الي جهة ذات خبرة في ادارة صناديق الاستثمار فقد عهدت الجية المؤسسه بإدارة الصندوق الي الشركة التالية:
الاسم: شركة هيرميس لأدارة صناديق الاستثمار
مقر الشركة: مبني رقم ب ١٢٩، المرحلة الثالثة القرية الذكية - الكيلو ٢٨ طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي.
تاريخ التأسيس والسجل التجاري: ٢٢-٦-١٩٩٥ بموجب التأشير بالسجل التجاري رقم ١٢٩٤٧.
الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية منشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبترخيص من الهيئة لمزاولة النشاط رقم (٧١ بتاريخ ٢٢ يونية ١٩٩٥).

٤-١ شركة خدمات الإدارة

اسم الشركة: الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار.
المقر: مبنى كونكورديا B٢١١١ السادس من أكتوبر - الجيزة.
تاريخ التأسيس: ٩-٤-٢٠٠٩.
الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمرخص لها من الهيئة القيام بمهام خدمات الإدارة بموجب ترخيص رقم (٥١٤ بتاريخ ٩-٤-٢٠٠٩)
تقوم شركة خدمات الإدارة بما يلي:
- إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة لصندوق الاستثمار المفتوح ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
- حساب صافي قيمة الوثائق للصناديق المفتوحة والمغلقة.
- قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار غير المقيدة بالبورصة.
- تقييم الأصول والأوراق المالية للصناديق غير المقيدة في البورصة التي تستثمر فيها الصناديق الأخرى أموالها بشكل دوري لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، مع مراعاة تعيين مقيم متخصص ومستشار مالي لتقييم الأصول أو الأوراق المالية التي يصدر بتحديداتها وضوابط تقييمها قرار من مجلس إدارة الهيئة.
وتلتزم الشركة بإعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:
أ- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
ب- تاريخ القيد في السجل الآلي.
ج- عدد الوثائق التي تخص كلاً من حملة الوثائق بالصندوق.
د- بيان عمليات الاكتتاب والشراء والأسترداد الخاصة بوثائق الأستثمار.
هـ- عمليات الأسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير استثمار الصندوق المفتوح.

١-٥ مدة الصندوق

مدة الصندوق ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ الترخيص في الهيئة العامة للرقابة المالية

٢. أسس اعداد القوائم المالية

الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار في ١٤ فبراير ٢٠٢١.

٣. عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٤. استخدام التقديرات والافتراضات

- يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقدير والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٥. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

يمتلك الصندوق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقاً لما تتطلبه سياسة إدارة الاستثمارات الخاصة بالصندوق، وتتضمن محفظة استثمارات الصندوق استثمارات مقيدة في البورصة ومندات وأذون خزانه.

تحتوي أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسواق التي يستثمر فيها. وتتمثل أهم أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها الصندوق في خطر السوق، خطر الائتمان، وخطر السيولة.

يقوم مدير الاستثمار بتحديد أوجه توظيف استثمارات الصندوق وذلك عن طريق توزيع الأصول بالطريقة التي تمكنه من تحقيق أهداف الاستثمار.

أية انحرافات في توظيفات الأصول المستدفة أو في محفظة الاستثمارات يتم مراقبتها ومتابعتها من قبل مدير الاستثمار.

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها مدير الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر.

١-٥ خطر الائتمان

- تعتبر أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات والعوائد المستحقة من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق، ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدي إلى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.
- تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية.
- يقوم مدير الاستثمار بالحد من المخاطر الناتجة من تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان المرتبطة بالأرصدة والودائع لدى البنوك عن طريق فتح حسابات لدى بنوك حسنة السمعة وذات جودة ائتمانية مقبولة، ١٠٠ % من الأرصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الأصول المالية بالرجوع إلى البيانات التاريخية. ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بالأرصدة والودائع لدى البنوك أخذاً في الاعتبار متطلبات نشرة الاكتتاب.
- يواجه الصندوق مخاطر الائتمان الناتجة عن الإستثمار في سندات الشركات عن طريق تحديد معايير محددة للاستثمار في سندات الشركات على أن تكون مقيدة بيورصة الأوراق المالية وأن لا يقل التصنيف الائتماني لتلك السندات عن الحد الأدنى المقبول والمحدد من قبل الهيئة وهو حالياً (BBB-) أو أي نسبة أخرى تفرضها الهيئة. ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بسندات الشركات أخذاً في الاعتبار متطلبات نشرة الاكتتاب.
- ويوضح الجدول التالي التصنيفات الائتمانية:

الأداة المالية	سنة الإصدار	اسم مصدر الأداة المالية المحفظ بها	التصنيف الائتماني	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
سندات شركات	٢٠١٩	شركة بريميموم إنترناشيونال لخدمات الإئتمان	P1	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	--
سندات شركات	٢٠١٩	شركة هيروميس للوساطة في الأوراق المالية	P2	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--
سندات شركات	٢٠٢٠	شركة هيروميس للوساطة في الأوراق المالية	P2	--	٥ ٣٠٠ ٠٠٠

- تتمثل قيمة الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
حسابات جارية	٢٥ ٠٩٦	١٩ ٥٨١
ودائع لأجل لدى البنوك	٥٠ ٦٢٠ ٠٠٠	١٩ ١٨٧ ٠٠٠
أذون خزانة	٤١٦ ٤١٤ ٤٢٨	٣٠٢ ١٩٧ ٧٩٩
سندات	٥ ٣٠٠ ٠٠٠	٧ ٥٠٠ ٠٠٠
عوائد مستحقة	٤٨ ٥٨٨	١٩٠ ٩٨٥

صندوق استثمار بنك عوده التقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المستعملة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢-٥ خطر السيولة

- يتمثل خطر السيولة في العوامل التي تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء من أو كل التزاماته أو مواجهة سداد استردادات وثائق صناديق الاستثمار، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى.
- ويوضح الجدول التالي مواعيد استحقاق الالتزامات المالية الغير مخصومة للصندوق بناءً على تواريخ المدفوعات التعاقدية وأسعار الفوائد الحالية في السوق:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	أقل من سنة واحدة	من سنة الي سنتين	من ٢ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٧٢٣ ٥٨١	-	-	-	-	٧٢٣ ٥٨١
مجموع الالتزامات	٧٢٣ ٥٨١	-	-	-	٧٢٣ ٥٨١
٤٤٨ ٣١٩ ٧٧٧	-	-	-	٢٣ ٣٦٤ ٧٥٤	٤٧١ ٦٨٤ ٥٣١
صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق	٤٤٨ ٣١٩ ٧٧٧	-	-	٢٣ ٣٦٤ ٧٥٤	٤٧١ ٦٨٤ ٥٣١
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	أقل من سنة واحدة	من سنة الي سنتين	من ٢ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٥٦٠ ٥٥٦	-	-	-	-	٥٦٠ ٥٥٦
مجموع الالتزامات	٥٦٠ ٥٥٦	-	-	-	٥٦٠ ٥٥٦
٣٠٧ ٣٧٨ ٩٤٦	-	-	-	٢١ ١٥٥ ٨٦٣	٣٢٨ ٥٣٤ ٨٠٩
صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق	٣٠٧ ٣٧٨ ٩٤٦	-	-	٢١ ١٥٥ ٨٦٣	٣٢٨ ٥٣٤ ٨٠٩

- ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاستثمار في أدوات حقوق ملكية وأدوات دين قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها الى نقدية خلال أقل من سنة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	أقل من سنة واحدة	من سنة الي سنتين	من ٢ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٥٠ ٦٤٥ ٠٩٦	-	-	-	-	٥٠ ٦٤٥ ٠٩٦
نقدية بالبنوك	٥٠ ٦٤٥ ٠٩٦	-	-	-	٥٠ ٦٤٥ ٠٩٦
٥ ٣٠٠ ٠٠٠	-	-	-	-	٥ ٣٠٠ ٠٠٠
سندات	٥ ٣٠٠ ٠٠٠	-	-	-	٥ ٣٠٠ ٠٠٠
٤١٦ ٤١٤ ٤٢٨	-	-	-	-	٤١٦ ٤١٤ ٤٢٨
أذون خزينة	٤١٦ ٤١٤ ٤٢٨	-	-	-	٤١٦ ٤١٤ ٤٢٨
٤٨ ٥٨٨	-	-	-	-	٤٨ ٥٨٨
أصول أخرى	٤٨ ٥٨٨	-	-	-	٤٨ ٥٨٨
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	أقل من سنة واحدة	من سنة الي سنتين	من ٢ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
١٩ ٢٠٦ ٥٨١	-	-	-	-	١٩ ٢٠٦ ٥٨١
نقدية بالبنوك	١٩ ٢٠٦ ٥٨١	-	-	-	١٩ ٢٠٦ ٥٨١
٧ ٥٠٠ ٠٠٠	-	-	-	-	٧ ٥٠٠ ٠٠٠
سندات	٧ ٥٠٠ ٠٠٠	-	-	-	٧ ٥٠٠ ٠٠٠
٣٠٢ ١٩٧ ٧٩٩	-	-	-	-	٣٠٢ ١٩٧ ٧٩٩
أذون خزينة	٣٠٢ ١٩٧ ٧٩٩	-	-	-	٣٠٢ ١٩٧ ٧٩٩
١٩٠ ٩٨٥	-	-	-	-	١٩٠ ٩٨٥
أصول أخرى	١٩٠ ٩٨٥	-	-	-	١٩٠ ٩٨٥

٣-٥ خطر السوق

- يشتمل خطر السوق على كل من الخسائر والأرباح المحتملة، كما يتضمن خطر العملات الأجنبية، وخطر سعر الفائدة، كذلك خطر سعر السوق.
- وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بإتباع سياسة استثمارية تهدف إلى تقليل المخاطر عن طريق توزيع المحفظة على الأوراق المالية والسندات واستخدام أساليب التحليلات الفنية المناسبة لكل أداة من الأدوات المالية لاتخاذ قرار الاستثمار بالإضافة إلى:
- يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق عائد على الأموال المستثمرة فيه بمعدل يتناسب وطبيعة الصندوق النقدي المنخفضة المخاطر، كما يوفر الصندوق السيولة النقدية اليومية عن طريق الاكتتاب والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها، وسوف يلتزم مدير الاستثمار بتوجيه أموال الصندوق نحو إستثمارات يمكن تسيلها بسهولة مع مراعاة تخفيض المخاطر من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الإستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة التالي ذكرها.

يكون استثمار أموال الصندوق وفقاً للضوابط التالية:

أولاً / ضوابط عامة:

- جواز الاحتفاظ بنسبة تصل حتى ١٠٠% من إجمالي استثمارات الصندوق في صوره مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدي البنوك الخاضعة لرقابه البنك المركزي المصري في حال إمكانية تحقيق أقصى عائد ممكن حال زيادة أسعار العائد على الودائع عن باقي الأدوات المتاحة في السوق.
- جواز الاستثمار في شراء أذون الخزانة المصرية بنسبه تصل حتى ١٠٠% من إجمالي استثمارات الصندوق.
- جواز الاستثمار في شراء الصكوك والشهادات التي يصدرها البنك المركزي بنسبه تصل حتى ١٠٠% من إجمالي استثمارات الصندوق.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الخزانة المصرية وسندات الشركات وصكوك التمويل مجتمعين عن ٤٩% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- فيما عدا الإستثمار في الأوراق المالية الحكومية يتعين أن لا يقل التصنيف الإئتماني لأدوات الدين المستثمر فيها عن الحد الأدنى المحدد من مجلس إدارة الهيئة (وهو BBB- حالياً)
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات أو/ وصكوك التمويل المصدرة عن الشركات ذات الجدارة الإئتمانية التي لا تقل عن الحد المقبول من قبل الهيئة (BBB-) عن ٢٠% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- لا يجوز الاستثمار في أي أدوات تصدر بعملات بخلاف عملة الصندوق.
- تقتصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في اتفاقيات اعاده الشراء عن ٤٠% من إجمالي الأموال المستثمرة في الصندوق.
- جواز الإستثمار في صناديق الإستثمار المثيلة بحد أقصى ٣٠% من إجمالي إستثمارات الصندوق.
- الا يزيد إجمالي المستثمر أي جهة واحدة بخلاف الجهات الحكومية والبنك المركزي عن نسبة ١٥% من إجمالي إستثمارات الصندوق.

صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنينة المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
 منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنينة المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١-٣-٥ خطر تغير سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في التغير في أسعار الفائدة على الأصول والالتزامات المالية للصندوق، وتقوم إدارة الصندوق باستثمار غالبية أموالها في أصول مالية ذات فائدة ثابتة أو لا يستحق عنها فوائد واستثمار أي زيادة في النقدية وما في حكمها في استثمارات قصيرة الأجل وذلك للحد من تعرض الصندوق لهذا الخطر. وفيما يلي الأصول المالية المعرضة لخطر سعر الفائدة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
١٩ ٥٨١	٢٥ ٠٩٦	حسابات جارية
١٩ ١٨٧ ٠٠٠	٥٠ ٦٢٠ ٠٠٠	ودائع
٣٠٢ ١٩٧ ٧٩٩	٤١٦ ٤١٤ ٤٢٨	أذون الخزانة

اختبار حساسية تغير سعر الفائدة

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل للتغيرات المحتملة في أسعار الفوائد بشكل معقول بمقدار ٢٥٠ نقطة (أي بنسبه ٢,٥%) على أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، تتمثل حساسية قائمة الدخل في تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفوائد لفترة واحدة على أساس المعدل المتغير للأصول المالية المحفوظ بها في تاريخ القوائم المالية.

الربح أو الخسارة بمقدار + ٢٥٠ نقطة أساس		الربح أو الخسارة بمقدار - ٢٥٠ نقطة أساس	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
١ ٤٧٥ ٣٤٩	(١ ١٦٠ ٧٦٥)	١ ٤٧٥ ٣٤٩	(١ ١٦٠ ٧٦٥)
جنية مصري			

٢-٣-٥ خطر العملات الأجنبية

في حالة استثمار الصندوق في أدوات استثمارية مقيمة بالعملة الأجنبية فإن تقلبات أسعار العملة قد تؤثر على قيمة تلك الأدوات مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قيمة استثمارات الصندوق وحيث أن السياسة الاستثمارية للصندوق تنص على عدم جواز الاستثمار في أي أدوات تصدر بعملات بخلاف عملة الصندوق، وبالتالي فإن تلك المخاطر تكون منعدمة.

٣-٣-٥ خطر سعر السوق

- يتمثل خطر السعر في تغير قيمة الاداة المالية كنتيجة لتغير سعر السوق، وذلك سواء كان هذا التغير نتيجة لاستثمارات فردية أو نتيجة تأثير حركة التجارة على الاداة المالية في السوق بصفة عامة.
- وكنتيجة لإقتيات استثمارات الصندوق بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة بقائمة الدخل، فإن كل التغيرات في ظروف السوق تؤثر مباشرة على قيمة صافي العائد على الاستثمار.
- يتم إدارة خطر السعر من قبل مدير الاستثمار عن طريق التنوع في محفظة الاستثمارات طبقاً للسياسة الاستثمارية للصندوق والتي يتم التعامل عليها في أسواق مختلفة.

اختبار حساسية تغير السعر

- يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل للتغيرات المحتملة في أسعار أدوات الدين المدرجة في الأسواق النشطة مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى.

صندوق استثمار بنك عوده النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المصاحبة للقوائم المالية من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

فيما يلي الأصول المالية المعرضة لخطر السعر:

التغير في مؤشرات سعر السوق	التأثير على قائمة الدخل	التغير في مؤشرات سعر السوق	التأثير على قائمة الدخل
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
<u>أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال</u>			
<u>الأرباح والخسائر</u>			
			- سندات شركات
٢٦٥ ٠٠٠	%٥+	٢٦٥ ٠٠٠	%٥-

التغير في مؤشرات سعر السوق	التأثير على قائمة الدخل	التغير في مؤشرات سعر السوق	التأثير على قائمة الدخل
٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
<u>أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال</u>			
<u>الأرباح والخسائر</u>			
			- سندات شركات
٣٧٥ ٠٠٠	%٥+	٣٧٥ ٠٠٠	%٥-

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية:

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
<u>نقدية بالبنوك</u>			
			- حسابات جارية
			- ودائع لاجل
<u>أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال</u>			
<u>الأرباح والخسائر:</u>			
			- سندات
٥٣٠٠ ٠٠٠	-	-	٥٥٩٤٥ ٠٩٦
٥٣٢٥ ٠٩٦	٥٠٦٢٠ ٠٠٠	-	٥٥٩٤٥ ٠٩٦

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
<u>نقدية بالبنوك</u>			
			- حسابات جارية
			- ودائع لاجل
<u>أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال</u>			
<u>الأرباح والخسائر:</u>			
			- سندات
٧٥٠٠ ٠٠٠	-	-	٢٦٧٠٦ ٥٨١
٧٥١٩ ٥٨١	١٩١٨٧ ٠٠٠	-	٢٦٧٠٦ ٥٨١

صندوق استثمار بنك عوده النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
 منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا لُفَّظ خلاف ذلك)

٧. فوائد دائنة

عن السنة المالية المنتهية في

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

فوائد دائنة من الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال

الأرباح والخسائر

١٢٠ ١٤٤ ٧٢١ ٦١١

-سندات شركات

فوائد دائنة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

فوائد دائنة لأذون الخزينة

٤١ ٨١٧ ٤١٤ ٥٧ ٣٠٢ ٨٨٨

نقدية بالبنوك (حسابات جارية وودائع لأجل)

٤ ٤٩٣ ٠٥٦ ٩٨٩ ٤٧٩

الإجمالي

٤٦ ٤٣٠ ٦١٤ ٥٩ ٠١٣ ٩٧٨

٨. أرباح بيع أصول مالية

عن السنة المالية المنتهية في

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة

أذون خزينة

١١٩ ٢٩٩ ٨٩ ٨٠١

الإجمالي

١١٩ ٢٩٩ ٨٩ ٨٠١

٩. مصروفات أخرى

عن السنة المالية المنتهية في

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٨٠ ٠٠٠ ٨٠ ٠٠٠

أتعاب المراجعة

١٨ ٨٢٩ ٦٩ ٩٥٣

إعلانات

١٢ ٨٢٥ ١٤ ٠٠٠

ضريبة الدمغة على الإعلانات

٢٢ ٩٤٢ ١١ ٨٨٩

عمولات بنكية

٥١ ٢٣٦

عمولة حفظ

٣ ٠٠٠ ٣ ٠٠٠

أتعاب ممثلي حملة الوثائق

٣٠ ٠٠٠ ٣٠ ٠٠٠

أتعاب لجنة الاشراف

١٢ ٦٣٣ ١٢ ٨٦٨

رسوم تطوير واشتراك الهيئة العامة للرقابة المالية

١٠ ٠٠٠ ١٠ ٠٠٠

أتعاب إستشارات ضريبية

١١٦ ٣٧٥ ١٤٧ ٧٦٠

المساهمة التكافلية

٧٢ ٨٤٥ ١٧ ٦٤٨

أخرى

٣٧٩ ٥٠٠ ٣٩٧ ٣٥٤

الإجمالي

صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
 منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٠. نقدية بالبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
٢٥.٠٩٦	١٩.٥٨١	حسابات جارية
٥٠.٦٢٠.٠٠٠	١٩.١٨٧.٠٠٠	ودائع لأجل لدى البنوك
<u>٥٠.٦٤٥.٠٩٦</u>	<u>١٩.٢٠٦.٥٨١</u>	الإجمالي

١/١٠ النقدية وما في حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
٢٥.٠٩٦	١٩.٥٨١	حسابات جارية
٥٠.٦٢٠.٠٠٠	١٩.١٨٧.٠٠٠	ودائع الاجل (استحقاق أقل من ثلاثة أشهر)
٣٧.٧٢٢.٦٧١	٩.٦٧٩.٩٢٠	أذون خزانة (استحقاق أقل من ثلاثة أشهر)
<u>٨٨.٣٦٧.٧٦٧</u>	<u>٢٨.٨٨٦.٥٠١</u>	الإجمالي

١١. أصول مائية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- سندات شركات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	اسم السند
نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق	
%	%	القيمة
٠,٧٨	٢٥٠٠.٠٠٠	سندات برميوم إنترناشيونال لخدمات الإئتمان ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠
١,٥٥	٥.٠٠٠.٠٠٠	سندات هيرميس للوساطة في الأوراق المالية ١٨ ديسمبر ٢٠٢٠
-	-	سندات هيرميس للوساطة في الأوراق المالية ١٠ ديسمبر ٢٠٢١ (إصدار)
<u>٢,٣٣</u>	<u>٧.٥٠٠.٠٠٠</u>	<u>١,١٢</u>
		٥.٣٠٠.٠٠٠
		الإجمالي

صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المتابع الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٢. أذون خزائنة					
٣١ ديسمبر ٢٠١٩		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
نسبة القيمة إلى	قيمه أذون الخزائنة	نسبة القيمة إلى	قيمه أذون الخزائنة	البيان	
صافي أصول	التي يمتلكها الصندوق	صافي أصول	التي يمتلكها الصندوق		
الصندوق		الصندوق			
%		%			
	١٠.٠٠٠.٠٠٠		٢٨.٠٠٠.٠٠٠	أذون خزائنه استحقاق حتى ٩١ يوم	
	(٣٠٧.٩٢٥)		(٢٠٧.٢٩٤)	بخصم	
	(١٢.١٥٥)		(٧٠.٠٣٥)	عوائد لم تستحق بعد	
	٩.٦٧٩.٩٢٠		٣٧.٧٢٢.٦٧١	ضرائب على العوائد المستحقة	
				صافي القيمة الحالية لأذون الخزائنة	
				المصرية أقل من ٩١ يوم	
	٣١١.٥٥٠.٠٠٠		٣٩٨.٦٢٥.٠٠٠	أذون خزائنه استحقاق أكثر من ٩١ يوم	
				بخصم	
	(١٦.٤٦٦.٣٦٦)		(١٦.٤٥٨.٤٤٨)	عوائد لم تستحق بعد	
	(٢.٥٦٥.٧٥٥)		(٣.٤٧٤.٧٩٥)	ضرائب على العوائد المستحقة	
	٢٩٢.٥١٧.٨٧٩		٣٧٨.٦٩١.٧٥٧	صافي القيمة الحالية لأذون الخزائنة	
				المصرية أكثر من ٩١ يوم	
٩٨.٨٥	٣.٢.١٩٧.٧٩٩	٨٨.٢٨	٤١٦.٤١٤.٤٢٨	اجمالي صافي القيمة الحالية لأذون الخزائنة المصرية	

١٣. أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
١.٣.٠٠١	١.٤٥٣	عوائد مستحقة - حسابات جارية
٦.٠٤٥	١٢.٤٣٤	عوائد مستحقة - ودائع لأجل
٨١.٩٣٩	٣٤.٧٠١	عوائد مستحقة - سندات شركات
١٩٠.٩٨٥	٤٨.٥٨٨	الإجمالي

صندوق استثمار بنك عوده النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
متشاً وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا ما ذكر خلاف ذلك)

١٤. التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
١٦٢ ١٥٧	١٢١ ٩٦١	أتعاب بنك عوده
١٠٨ ١٤٨	٨١ ٣٠٧	أتعاب مدير الاستثمار - الإدارة
١٠ ٨١٥	٨ ١٣١	أتعاب شركة خدمات الإدارة المستحقة
٩ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	أتعاب ممثلوا حملة الوثائق
٤٢٣ ٤٦١	٣٣٩ ١٥٧	مصروفات مستحقة
١٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	ضرائب قيمة مضافة
٧٢٣ ٥٨١	٥٦٠ ٥٥٦	الإجمالي

١٥. ضرائب أذون خزنة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
١١ ٤٧٨ ٥٣٨	٨ ٣٨٧ ٣٤٣	ضرائب على عوائد اذون الخزنة
١١ ٤٧٨ ٥٣٨	٨ ٣٨٧ ٣٤٣	الإجمالي

١٦. القيمة الإستردادية لوثائق استثمار الصندوق

- بلغت عدد الوثائق القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ عدد ١٤٦٦٤٥٤٧ وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٣٢.١٦٤٩٦ جنيهه وبإجمالي مبلغ ٤٧١ ٦٨٤ ٥٣١ جنيهه مصري لأجمالي عدد الوثائق
- يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه قانوناً بإسترداد بعض أو كل قيمة وثائق الإستثمار بالكامل خلال ساعات العمل الرسمية حتى الساعة الثانية عشر ظهراً في كل يوم من أيام العمل المصرفية لدى أى فرع من فروع البنك
- ويتعين حضور حامل الوثيقة أو الموكل عنه على أن يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها على أساس نصيب الوثيقة من صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الإسترداد وفقاً للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدوري من هذه النشرة والتي يتم الاعلان عنها يومياً داخل البنك بالإضافة إلى الإعلان عنها إسبوعياً يوم الأحد بإحدى الجرائد اليومية.
- لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائداً بالمخالفة لشروط الإصدار ويلتزم الصندوق بإسترداد وثائق الإستثمار بمجرد الطلب وفقاً لأحكام المادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية للقانون والصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧.
- يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق إعتباراً من اليوم التالي لتقديم طلب الإسترداد.
- يلتزم البنك بالوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها خلال يوم العمل المصرفي التالي من تاريخ طلب الإسترداد.
- يتم إسترداد الوثائق بتسجيل عدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى البنك.
- يجوز لمجلس إدارة الصندوق بعد الرجوع إلى مدير الإستثمار وقف عملية الإسترداد أو السداد النسبي في الظروف الإستثنائية وغيرها وذلك تحت إشراف الهيئة بعد الحصول على موافقتها، ويكون هذا الوقف مؤقتاً إلى أن تزول أسبابه والظروف التي إستلزمته.

صندوق استثمار بنك عوده النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٧. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- يحتسب الطرف ذات علاقة إذا كان يسيطر على الطرف الأخر أو يكون له القابلية للتأثير على القرارات المالية أو التنفيذية أو تحت سيطرة مشتركة.
- يمتلك بنك عوده عدد ٤٠٤ ٧٢٦ وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٣٢.١٦٤٩٦٦ جنية مصري وإجمالي مبلغ ٧٥٤ ٣٦٤ ٢٣ جنية مصري لإجمالي قيمة الوثائق.
- تقتضي طبيعة النشاط أن يتعامل الصندوق خلال العام مع بنك عوده ومدير الاستثمار شركه هيرميس لاداره الصناديق.

وتتمثل المعاملات خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	أرصدة قائمة المركز المالي
٣٣٠٢	٥٥٣	حسابات جارية بينك عوده
١٢١ ٩٦١	١٦٢ ١٥٧	أتعاب إدارة مستحقة - بنك عوده
٨١ ٣٠٧	١٠٨ ١٤٨	أتعاب إدارة مستحقة - مدير الإستثمار
٨ ١٣١	١٠ ٨١٥	أتعاب إدارة مستحقة - خدمات الإدارة
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المعاملات خلال الفترة بقائمة الدخل
٣٤ ٤٢٤	٤٣ ٧٦٧	عائد ودائع لأجل
(١ ٢٤٠ ٧٥٦)	(٢ ٠١٠ ٢١٢)	أتعاب بنك عوده
(٨٢٧ ١٨٤)	(١ ٣٣٩ ٨٨٣)	أتعاب مدير الإستثمار - الإدارة
(٨٧ ٦٠٨)	(١٢٧ ٥٦٥)	أتعاب شركة خدمات الإدارة
(٥١)	(٢٣٦)	عمولة الحفظ

أتعاب شركة خدمات الإدارة

- تتقاضى الشركة المصرية لخدمات الإدارة عمولة طبقاً للجدول الآتى وذلك طبقاً للعقد الموقع معاً بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١١.
- ٠.١٥% سنويا من صافي أصول الصندوق حتى يصل حجم الصندوق إلى ١٢٥ مليون جم.
 - ٠.٠٤% سنويا من صافي أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين ١٢٥ مليون جم و ٢٥٠ مليون جم.
 - ٠.٠٣% سنويا من صافي أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين ٢٥٠ مليون جم و ٥٥٠ مليون جم.
 - ٠.٢٥% سنويا من صافي أصول الصندوق بعد تخطى حجم الصندوق ٥٥٠ مليون جم، وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفق فى آخر كل شهر .

أتعاب مدير الإستثمار

أ - أتعاب الإدارة (مدير الإستثمار)

- يستحق لمدير الإستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق ونظير تقييم أصول الصندوق أتعاب بواقع ٠.٣٠% سنويا (ثلاثة في الالف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتجنب يومياً وتدفق لمدير الإستثمار فى آخر كل شهر.

صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

عمولات بنك عودة

- أ- يتقاضى بنك عودة ش.م.م عمولات نظير إدارة سجل حملة الوثائق بواقع ٠.٤٥% (أربعة ونصف في الالف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع للبنك في آخر كل شهر.
- ب- عمولة الحفظ بواقع ٠.٠١% سنوياً (واحد في العشرة الالف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات وتحتسب هذه العمولة يومياً وتدفع كل شهر.

١٨. إدارة المخاطر المالية

المخاطر التي تتعرض لها الصناديق النقدية تعد من أقل المخاطر نسبية إلى أنواع الصناديق الأخرى، لذلك على المستثمر أن يدرك العلاقة المباشرة بين العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، لذلك قد يقل العائد المتوقع من الاستثمار في الصناديق النقدية عن المحقق من أنواع الصناديق الأخرى ويقوم مدير الاستثمار بمهامه وإدارته الرشيدة لمحفظة الصندوق.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن طبيعة الاستثمار في المجالات المشار إليها بنشرة الاكتتاب قد يعرض رأس المال للمستثمر إلى بعض المخاطر الناتجة عن طبيعة التعامل فيها والتي من بينها احتمال تغير قيم الاستثمارات المالية من وقت لآخر تبعا لتقلبات الظروف الاقتصادية والسياسية والمحلية والدولية، وهي عوامل تخرج عن سيطرة إدارة الصندوق.

لا يوجد ضمان على نجاح السياسة الاستثمارية أو على تحقيق الصندوق لأهدافه الاستثمارية، ويتعين على المستثمرين المحتملين النظر بحرص إلى المخاطر المذكورة.

مخاطر إدارة رأس المال

- من سياسة مدير الاستثمار الحفاظ على قاعدة قوية لصافي أصول الصندوق تعمل علي الحفاظ علي حقوق حاملي الوثائق والدائنين وثقة السوق ومداومة التطوير المستقبلي للأعمال ويراقب مدير الاستثمار بصورة دورية القيمة الاستردادية للوثيقة من أجل الحفاظ علي قاعدة قوية لصافي أصول الصندوق، ويقوم مدير الصندوق بما يلي:
- مراقبة عدد الوثائق المصدره والمستردة بصورة دورية منتظمة بالإضافة إلى الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة.
 - إصدار واسترداد وثائق الصندوق حسب متطلبات نشرة الاكتتاب مع الحفاظ على الحد الأدنى للوثائق التي يمنع استردادها إلا في حالة انقضاء عمر الصندوق.

١٩. السياسات المحاسبية الهامة

١٩-١ تقييم المعاملات بالعملة الأجنبية

- تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية في ذلك التاريخ، وتدرج الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.
- يتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي أرباح أو خسائر فروق العملة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بخلاف الأصول والالتزامات السابق تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بند مستقل بقائمة الدخل.

صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٩-٢ الأدوات المالية

أ - التقييم

- الأصل أو الالتزام المالي المقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر هو الأصل أو الالتزام المالي الذي تتوفر فيه الشروط والتالية:
- ١- تم تقييمه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة وذلك بصفة أساسية لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى الزمني القصير.
 - ٢- تم تقييمه بمعرفة الشركة عند الاعتراف الأولي بقياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يمكن للصندوق استخدام هذا التقييم فقط عندما يؤدي ذلك إلى الحصول على معلومات أكثر ملائمة.

ب- الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأول في قائمة الدخل.
- لا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفى طرف التعاقد بالالتزامات التعاقدية.

ج- قياس الأصول والالتزامات المالية

القياس الأولي

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.

القياس اللاحق

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية -بعد الاعتراف الأولي- التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتمثلة في أدون الخزنة والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وشهادات الادخار يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمة تلك الأصول إن وجدت.
- الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم قياس الالتزامات المالية الناتجة من استرداد وثائق صناديق الاستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الاستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

قياس القيم العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية (مستوي أول) للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة (مستوي ثاني) في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة (مستوي ثالث) لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء المعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

أرباح (خسائر) بيع الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالصافي في تاريخ حدوث العملية بالفرق بين القيمة الدفترية وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع والضرائب.

٣-١٩ اضمحلال قيم الأصول (Impairment)

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الاضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.

- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الاضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد انخفضت وأنه يمكن ربط هذا الانخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال فإنه يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٤-١٩ الاستبعاد من الدفاتر

- يتم استبعاد الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية، ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.
- يتم استبعاد الالتزامات المالية عند سداد أو انتهاء أو الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد المنشئ له.

صندوق استثمار بنك عوده النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٩-٥ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وكذا الاستثمارات في أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتناؤها والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أي تغيير في القيمة و/ أو يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو أي أغراض أخرى.

١٩-٦ الاعتراف بالإيراد

- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الساري في تاريخ اقتناء أو إصدار الأداة المالية.

- تتضمن الفوائد استهلاك خصم أو علاوة الإصدار والتكاليف المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأداة المالية.
- يتم الاعتراف بالفائدة الدائنة على أدوات الدين المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على أساس المدة الزمنية باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويثبت العائد بالإجمالي شاملاً ضرائب خصم المنبع إن وجدت.

١٩-٧ المصروفات

- يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ ومصاريف التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق.

١٩-٨ وثائق صندوق الاستثمار القابلة للاسترداد

- تمنح وثائق الصندوق القابلة للاسترداد حملة الوثائق الحق في استرداد الوثائق المملوكة ليم والحصول على قيمة تلك الوثائق نقداً وفقاً لنصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في تاريخ الاسترداد.

١٩-٩ الموقف الضريبي

(١) بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، ومنها المعالجة الضريبية المتعلقة بصناديق الاستثمار وتتضمن هذه المعالجة إعفاء أرباح وعائد صناديق الاستثمار التي يقتصر نشاطها على الاستثمار في النقد دون غيره كما تتضمن هذه المعالجة خضوع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة وقد تم وقف العمل بها لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧ وقد تم مد هذه الفترة لتصبح حتى تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٧ وفقاً للقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ .

(٢) وتري إدارة الصندوق ان صندوق استثمار بنك عوده النقدي هو صندوق نقدي يتمتع وعائه بإعفاء من الضريبة على الدخل طبقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

(٣) يقوم الصندوق بإستقطاع ضرائب ٢٠% من عائد أذون الخزانة وذلك بالنسبة للأذون الصادرة إعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ بتاريخ صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ وكذلك بالنسبة لعائد سندات الخزانة الصادرة إعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٨ طبقاً لقانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ حيث تم خصم هذه الضريبة من المنبع عند إستحقاق أذون الخزانة وتحصيل الكوبونات الخاصة بأذون الخزانة دون أن يؤثر ذلك على إعفاء أرباح وتوزيعات الصندوق.

صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠. أحداث هامة

١/٢٠ الآثار الاقتصادية لتفشي جائحة كورونا على القوائم المالية:

تعاني الأسواق الناشئة من مخاوف أثر فيروس كورونا الذي ينتشر وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية وما يتبعه من تأثير سلبي على عدة نواحي والتي من بينها البدائل الاستثمارية، وعمليات التشغيل، والسيولة المتوفرة لدى الصندوق. وقام مدير الإستثمار بتفعيل خطة الطوارئ لمواجهة تلك الظروف الاستثنائية ونقوم بمتابعة وتقييم تطورات الفيروس باستمرار حيث يتم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على عملياتنا التشغيلية والأهم من ذلك، هو حماية موظفينا وحاملي الوثائق وجميع أصحاب المصالح المرتبطة بالصندوق. وسوف يراقب مدير الإستثمار أثر فيروس الكورونا في الفترة المقبلة. وحتى تكون الرؤية واضحة سيقوم بزيادة السيولة وخفض متوسط مدة استحقاق الصندوق. وفي ضوء معرفتنا الحالية والمعلومات المتاحة، لا نتوقع أن يكون لفيروس (كوفيد-١٩) المستجد تأثيراً على قدرة الصندوق على الاستمرار في المستقبل المنظور.

٢/٢٠ تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة:

قامت وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة المصرية الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة، وتم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ إبريل ٢٠١٩ وطبقاً للقرار الصادر من اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى" بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ والتي وافقت فيه على تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها (والصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩) على القوائم المالية الدورية والتي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ و بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١- الصادر مؤخرًا- بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على القوائم المالية والتي كان من المقرر صدورها خلال عام ٢٠٢٠ وأعاد تطبيقها الآثار التي صاحبته جائحة فيروس كورونا المستجد، على ان تقوم المنشآت بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية لهذه المنشآت في بداية من الأول من يناير لسنة ٢٠٢١.